

تقرير

السعودية تنتقم من الشيخ النمر بإعدام ابن شقيقه

أراد النظام السعودي أن يكون القاضي والحكم في قضية النمر، لفق له التهم التعسفية بعد جلسات التحقيق والتعذيب، غيب العدالة وهو الذي يدعي تطبيق الشريعة الإسلامية، لكن يومها سقطت «شريعة» الحاكم وشريعة المحاكمة. أرادت السلطة من طريق طاقمها القضائي المسك بخيوط القضية، الاستمرار في مسرحيته الهزلية، مرس كل ما يمكن أن يخطر في بال معدي السجون والتحقيقات في سبيل الإيقاع بابن الساعة عشرة.

المحاكمة المخالفة للأعراف والقوانين الدولية، حسب متابعين، لم تقف عند منع علي من التواصل مع محاميه طوال جلسات المحاكمة القليلة أصلاً مقارنة بكثرة عدد التهم الملققة للنمر. ولا طلب المدعي العام تنفيذ حد الحرابة بالمتهم المغيب عن محاكمته قسراً، لم يفصل القاضي في خلفية القرار. الطفل ينتمي إلى عائلة مشاغبة وسيرة عمه الشيخ نمر النمر تشهد بها ساحة المحاكم حتى اليوم. لتجاء جلسة النطق بالحكم الأخيرة والتي أقر فيها حكم الإعدام على أيدي ثلاثة قضاة، في محاكمة سقطت قانونياً وشرعياً وأخلاقياً، حسب تصريح العائلة التي لا ترى في مجموع التهم ضد ابنها ما يجعلها مساوية لحياته. حوى ملف علي النمر الاتهامي الانضمام إلى خلية إرهابية للعمل على تحريض الناس على التظاهر وإثارة الفتنة. وهي تهم فضفاضة وجاهزة لكل من يخرج عن محرمات الدولة السعودية. تقابلها أحكام قراقوشية ضد مطالبات أقلية مسلوطة الحقوق، توصل بالارهاب عند كل تحرك، سلطة نكلت بنشاط حراك الشريعة ورموزها.

أن تطعن الحكم الجائر، ولكن للأسف لم يتغير شيء. أخي في البدء مظلوم والله سبحانه وتعالى لن ينساه، وإن أعدم فالله أرحم الراحمين». وأكد باقر أن العائلة ستستمر في الإجراءات القضائية بضرورة مراجعة القضية وعدم القبول بالحكم النهائي.

وكان باقر قد كتب قبل فترة من الحكم في مدونة، ما جرى بعد اعتقال علي بثلاثة أشهر. يقول: «زارت والدتي أخي علي في (دار الأحداث) في الدمام، وكل

ما رأته والوالدة المفجوعة كان وجهاً مليئاً بالكدمات، إضافة إلى فقدان علي عدداً من أسنانه وكسر في أنفه، وكان يعاني من مشاكل في المسالك البولية وقال لوالدتي إنه ينزف دم أثناء التبول». وبالرغم من شكوى الأم لم يعرض ابنها على طبيب حتى آخر يوم له في دار «الملاحظة».

خضع علي بعدها لجلسات سرية لم يحضرها والده محمد ولا محامي المتهم نفسه، لانتقل صحف النظام في اليوم التالي مجريات الجلسة والنطق بالحكم الابتدائي بحق علي النمر.

وما يعزز نظرية الانتقام من العائلة غياب أي تبرير من السلطات السعودية لعفوها عن إرهابيين منتقمين إلى تنظيم «داعش» و«القاعدة»، فيما تطارد بلا هوادة النشاط على خلفية الحراك المطليبي السلمي. الثغر القانونية والشريعة المحيطة بالقضية والتهم الـ14 الموجهة إلى النمر (اعتقل في 15 شباط 2012)، أوضحتها العائلة في عدة تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي. الأب والناسط محمد النمر وأم علي وشقيقه باقر، تصدوا خلال الأيام الماضية، لتوضيح مجريات التحقيق، مع الطفل علي الذي أدخل إلى دار الملاحظة في الدمام لحظة اعتقاله، عاد معها لإكمال دراسته الثانوية لسنتين، قبل أن يُنقل إلى سجن المباحث ويتوقف مشواره المدرسي.

التحول الأبرز في محاكمة علي أنها لم تكن سرية كما أرادت السلطة، إذ واكب الوالد محمد النمر عبر صفحته على «تويتر»، مجريات التحقيق وما تبعه تحت قوس العدالة المسخرة لتنفيذ أحكام مغلبة ومختومة من وزارة داخلية محمد بن نايف. الطفل الذي اعتقل عبر دهسه بواسطة سيارات مكافحة الشغب، لاحق والده كشف طرق تلغيق التهم لعلي خلال الاستجواب، وكيف كتب المحقق بيده الأسئلة والأجوبة، وبالقلم نفسه أجبر الفتى التوقيع على ورقة اعترافاته. ليكشف بعدها المحقق بكل وقاحة أمام القاضي معتزلاً من سوء خط المتهم خلال إحدى جلسات المحاكمة الهزلية التي ضمن فيها الجلال ساحة اللعبة القضائية لمصلحته. باقر النمر شقيق المعتقل علي، نقل لـ«الأخبار» استغراب العائلة من الحكم، رغم توقعهم ذلك بسبب الحكم المبدئي. يقول باقر: «توقعنا من المحكمة العليا

لا يزال نظام آل سعود يضيق صدرنا يوماً بعد يوم بكل صوت يشي بنفحة من الخروج عن قوانين المملكة الجائرة. ويتجرا على المطالبة بادن حقوقه كإنسان. ويأتي تأييد المحكمة العليا للقرار الصادر بإعدام علي. ابن شقيق الشيخ المعارض. نمر النمر. تأكيد الرغبة المملكة في استمرار قمعها لكل فكرة خارجة عن نطاقها. حتى ولو بلغ ذلك معاقبة شاب بغية الانتقام من عائلته

مريم عبدالله

انتهت آمال عائلة محمد النمر بخلاص ابنهم علي وخروجه من السجن مع إصدار المحكمة العليا قراراً مؤيداً لحكم الإعدام الصادر بحق علي (20 عاماً). بعد خضوعه لمحاكمة سرية منع فيها من الاستعانة بمحام يدافع عن ابن الساعة عشرة لحظة اعتقاله.

الحكم النهائي حسب وصف العائلة جاء «نكالية» بهم، خاصة حين نعرف أن المحكوم عليه هو ابن شقيق الشيخ نمر النمر، المعارض لحكم آل سعود، المحكوم هو الآخر بالإعدام. وفيما أثار الحكم حالة من الغضب الشعبي، تخوف حقوقيون من إقدام السلطات السعودية على إعدام النمر في غضون أيام قليلة.

العراق

الجعفرى لقطر: العرب لا يغدرون... وحذار للعب بالنار

تعبّر أيضاً عن الشعوب الممتدة، ومن غير الصحيح أن يكون هناك استنثار أو يكون هناك تحكم من جانب دولة أو دولتين أو حتى محور».

وفي السياق ذاته، كشف وزير خارجية «البرلمان الأميركي الدولي» والأمين العام للمنظمة الأوروبية للأمن والمعلومات، السفير هيثم أبو سعيد، عن لقاء سيحدث في عاصمة السعودية الرياض، مماثل للقاء الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة، بحضور شخصيات عراقية، وذلك لبحث قضية محافظة الأنبار إضافة إلى تشكيل قوات شبه منفصلة عن القوات العراقية، يكون عناصرها من عشائر المحافظة.

وقال أبو سعيد، في بيان، إنه «يجري الإعداد لهذا اللقاء المرتقب في الرياض، في العاصمة الأردنية، ويتشيط في ذلك أحد القناصل المعتمدين هناك». وأوضح أن «هذا اللقاء سيُعتبر للقاء الثاني، بعد الدوحة، وسيبحث في برنامج عمله قضية الأنبار التي تعمل عليها شخصيات عراقية، منذ فترة طويلة، لجهة قيام قوة عسكرية شبه منفصلة عن القوات العراقية، تحت سقف القضاء على تنظيم داعش من قبل العشائر».

وأشار أبو سعيد إلى أن «تلك القوات التي ستُنشأ من مذهب واحد، تُفرض على إعادة هيكلة حزب البعث، للتنسيق الكامل مع قوات أميركية، خصوصاً على الأرض العراقية، وقوامها عشرة آلاف جندي»، مضيفاً أنه «سنقوم تلك القوات الأميركية بتجهيز هذا الجيش في منطقة الأنبار، بكامل العتاد والتجهيزات وتعمل تحت إمرتها مباشرة».

(الأخبار)



الجعفرى: لم تعد الجامعة العربية بمستوى الأحداث (الناضول)

غادر محافظ الأنبار إلى واشنطن لزيادة الدعم الذي تقدمه أميركا للقوات الامنية ومقاتلي العشائر

تكشف عن إمكانات دول تجاوزت إمكانات المنظمة نفسها». وانتقد الجعفري عدم فاعلية الجامعة العربية، وقال: «لم تعد الجامعة العربية بمستوى الأحداث»، مضيفاً أنها «كي تكون جامعة عربية يجب أن تعبّر عن كامل الدول العربية الأعضاء، والدول العربية عليها أن

شروخ في الصف الوطني العراقي، سواء كانت دولة كاميركا ودول أوروبا أو دولاً عربية»، مشدداً على أن «كل الدول من دون استثناء، عليها ألا تلعب بالنار، لأن الدخول من هذه البوابات سيؤدى إلى مشاكل لا طائل من ورائها».

ورداً على ما تستفيد قطر مما تفعله في العراق ومصر ودول أخرى، قال الجعفري إن «هذا النوع من التصرف لا يفيد العلاقات ولا يفيد قطر تحديداً»، مضيفاً أن «حرمة الدول العربية أمانة في أعناقنا جميعاً، وإذا كنا نزعم أننا عرب، فالعربي عرف عنه أنه بعيد عن الغدر فلا يغدر». وأشار وزير الخارجية العراقي إلى دعم الإرهاب وتمويله من قبل البعض، مشيراً إلى أن «طريقة تعامل جماعة داعش الإرهابية وسهولة التدريب وانتقال عناصرها من بلد إلى آخر،

تتوضّح يوماً بعد يوم معالم خريطة الطريق التي رسمتها الولايات المتحدة من أجل «تحرير» الأنبار، انطلاقاً من الترتيبات الأميركية بين قيادات «سنية» وزعماء عشائر وأطراف في الحكومة. وقد تدخل زيارة محافظ الأنبار صهيب الراوي إلى أميركا في هذا المجال، ذلك أن بياناً صادراً عن ديوان المحافظة الأنبار، أفاد بأن الراوي غادر بروكسل إلى واشنطن، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية في بغداد، لغرض زيادة الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للقوات الأمنية العراقية ومقاتلي العشائر في الحرب ضد «داعش».

يأتي ذلك في وقت فتح فيه وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، النار على قطر لاستضافتها عناصر عراقية وصفها بـ«المشبوحة والطائفية»، وقال إنها «تحاول تكريس الطائفية في العراق، من خلال الإلحاح على تناولها من زاوية شيعية أو سنية».

وقال الجعفري، في حوار مع «اليوم السابع»: «نريد علاقة مع قطر تخدم البلدين، ولكن عندما تتدخل عن قصد أو عن خطأ وغير قصد فإن هذا الأمر مرفوض».

وأضاف: «نحن لا نلناني من أزمة تعامل بين الأشقاء العراقيين الشيعة والسنة. فهذا التكريس والإلحاح على تناول العراق من زاوية شيعية أو سنية مرفوض، سواء كان يتبنى شيعة العراق على حساب الوحدة الوطنية أو يتبنى سنة العراق على حساب الوحدة الوطنية».

وأضاف: «إن من يريد أن يقف بجانب الشعب العراقي عليه أن يتعد عن مسألة العناوين الجانبية وإيجاد

و«القاعدة»

تمهيداً لعودته، ومن ناحية أخرى نزولاً عند رغبة الإمارات التي تدعم عودة رئيس الحكومة المستقيلة. وبحسب المصادر، فإن هادي قال خلال الاجتماع للقيادات الجنوبية الإصلاحية إن «من حذر عدن هو صاحب الحق في تعيين قيادتها» في إشارة إلى الإمارات.

وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً آخر جرى مساء أمس، بين هادي وقيادات المقاومة الجنوبية، خرج بنقاط عدة، أهمها: عودة هادي إلى العاصمة عدن حيث ستتكفل المقاومة الجنوبية بحمايته. والموافقة على «دمج المقاومة» بـ«الجيش الوطني» وفق الآلية التي وضعتها المقاومة في عدن. وفتح باب التمهيل لشباب الجنوب في المؤسسة العسكرية والأمنية ومنحهم راتباً شهرياً. وتوفير طائرات لنقل كل الجرحى في الجنوب إلى كل من مصر والهند والسودان. على أن تنقل طائرة خاصة اليوم وفد «المقاومة» إلى أبو ظبي.

من جهة أخرى، وبعدها شهدت عدن خلال الشهرين الماضيين عمليات اغتيالات وسحل وقتل على الهوية سواء بحق شماليين أو بحق قيادات في «الحراك الجنوبي»، يواصل تنظيم «القاعدة» ممارساته الإجرامية في عدن وبقية مدن الجنوب ومحافظاته التي يسيطر على معظمها. وبعدها دُمّر التنظيم وفجر عدداً من القباب والمزارات الصوفية وقتل واعتقل بعض رجالاتها، دُمّر عناصر «القاعدة» أمس وأحرقوا الكنيسة الكاثوليكية في مديرية كريتر في محافظة عدن.